

Distr.
GENERAL

S/1998/501
11 June 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة
من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بإحالة الرسالة المرفقة، المؤرخة ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨، التي تلقيتها من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على تلك الرسالة.

(توقيع) كوفي ع. عنان

مرفق

رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام
من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي

وفقا لقرار مجلس الأمن ١٠٨٨ (١٩٩٦)، أرفق طيه التقرير الشهري السابع عشر عن عمليات قوة تثبيت الاستقرار. وأكون ممتنا لو تفضلتم بإتاحة هذا التقرير لمجلس الأمن.

(توقيع) خافيير سولانا

تذييل

التقرير الشهري السابع عشر إلى مجلس الأمن عن عمليات قوة تثبيت الاستقرار

١ - هناك قرابة ٣٥ ٠٠٠ جندي ينتشرون حاليا في البوسنة والهرسك وكرواتيا، وهم يأتون من جميع دول منظمة حلف شمال الأطلسي ومن ٢٠ دولة من خارج الحلف.

٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير (من ٢١ نيسان/أبريل إلى ٢٠ أيار/مايو)، واصلت قوة تثبيت الاستقرار إجراء عمليات مراقبة واستطلاع بواسطة دوريات برية وجوية. وكانت هناك قرابة ٢ ٢٠٠ طلعة جوية قامت بها طائرات مقاتلة، بينما قام أسطول طائرات الهليكوبتر التابع للقوة بالطيران قرابة ١٥٠ ساعة.

٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة تأمين حماية أبراج الإرسال التي تستخدمها هيئة إذاعة وتلفزيون صربيسكا في منطقة دوغا نيغيا، وأودريغوفو، وفيليكوي زيب في شمال منطقة الشعبة المتعددة الجنسيات، وفي منطقة تريبيفتش وليوتار في منطقة الشعبة المتعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي). وتمشيا مع الاتفاق المتعلق بإعادة تشكيل هيكل هيئة إذاعة وتلفزيون صربيسكا الذي عقده مكتب الممثل السامي في شباط/فبراير، بدأت القوة عملية تدريجية في ٢٠ أيار/مايو للانسحاب من الأبراج الخمسة، مع الانسحاب أولا من المواقع في ليوتار، وأودريغوفو ودوغا نيغيا. وعقب الانسحاب، ستسهم القوة في كفالة امتثال هيئة إذاعة وتلفزيون صربيسكا للاتفاق المتعلق بإعادة تشكيل الهيكل عن طريق رصد وسائط الإعلام والقيام بدوريات منتظمة في مواقع الأبراج وإجراء عمليات تفتيش تقنية غير معلن عنها لمعدات أبراج هيئة إذاعة وتلفزيون صربيسكا. وتحتفظ القوة وممثلو مكتب الممثل السامي بحق الوصول الفوري غير المقيد والحر إلى الأبراج.

٤ - وقد ضاعفت القوة عملياتها بالقرب من الحدود مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، من أجل استخدام سلطاتها القائمة بموجب المرفق الأول - ألف من اتفاق السلام للمساعدة على كفالة الامتثال للحظر المفروض على نقل الأسلحة الذي نص عليه قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨).

تعاون الأطراف وامتثالها

٥ - ما زالت الأطراف تتقيد عموما بمعظم الجوانب العسكرية من اتفاق السلام في كامل منطقة العمليات. بيد أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدت عودة اللاجئين والمشردين إلى زيادة التوتر في عدد من المناطق، وعلى الأخص في الاتحاد، في درفتنا ودرفار في منطقة الشعبة المتعددة الجنسيات (الشمال) ومنطقة الشعبة المتعددة الجنسيات (الجنوب الغربي) على التوالي.

٦ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل، وقعت أعمال عنف في درفنتا، في قداس كاثوليكي جرى تنظيمه في القرية. وقام حشد من قرابة ٤٠٠ شخص بإلقاء الحجارة وقنابل المولوتوف على حافلات القوة التي تنقل الكروات البوسنيين إلى القرية لإقامة القداس. ولم تشر التقارير إلى وقوع إصابات. ونجح جنود قوة تثبيت الاستقرار وأفراد قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة في منع الحشد من دخول الكنيسة، التي أخلت بعد ذلك، وقام جنود القوة بمرافقة الكروات البوسنيين من القرية.

٧ - وفي ٢٤ نيسان/أبريل، وقع صدام في درفار، بين الصرب البوسنيين والكروات في ثكنات للجيش الكرواتي البوسني السابق في البلدة، كانت تستخدم كموقع لإعادة استيطان اللاجئين من صرب البوسنة. واستولى الكروات البوسنيون على مبنى المجلس البلدي للصرب البوسنيين، وأشعلوا النيران في مركبات خاصة بمنظمات دولية وفي عدد من المباني في البلدة، بما في ذلك مكاتب الأمم المتحدة لشؤون المدنيين وموقع قوة الشرطة الدولية. وقد أصيب رئيس بلدية البلدة الصربي البوسني بجراح. وقام جنود القوة بتفريق مثيري الشغب. وبعد ذلك رافق مسؤولون من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اللاجئين الصربيين البوسنيين من درفار إلى بانيا لوكا.

٨ - بالإضافة إلى ذلك، وقع خلال الأسبوع الأخير من نيسان/أبريل ١٥ انفجارا وعمليات حريق عمد في استولاك في منطقة الشعبة المتعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) مما أسفر عن تدمير ما لا يقل عن ٦ منازل مملوكة للبوسنيين، وبذلك بلغ عدد المنازل التي دمرت في المنطقة منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ منزلًا. وخلال نفس الفترة أصيب ١٢ منزلًا آخر بأضرار.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت القوة ما مجموعه ٣٠١ عملية تفتيش على مواقع عسكرية لتخزين الأسلحة: ٩٢ عملية تفتيش متعلقة بالبوسنيين؛ و ٧٠ عملية تفتيش متعلقة بالكروات البوسنيين؛ و ١٢٠ عملية تفتيش متعلقة بالصرب البوسنيين؛ و ١٩ عملية تفتيش متعلقة بالاتحاد. وقد صودرت الأسلحة التالية: من الصرب البوسنيين، ثلاث قذائف قنابل دبابات من عيار ٩٠ ملم و ٦ قنابل يدوية؛ ومن البوسنيين، ٦٠٠ ١ طلقة ذخيرة من عيار ٧,٩ ملم و ٤٢٠ ٤ طلقة ذخيرة من عيار ٧,٦٢ ملم، ومن الكروات البوسنيين، خمس طلقات هاون من عيار ٨٢ ملم. ووفقا لسياسة القوة، سيجري إتلاف تلك الأسلحة المصادرة، بعد انقضاء فترة لإتاحة تقديم التماسات.

١٠ - وقدمت القوة الدعم لـ ٦٤ عملية تفتيش قامت بها قوة الشرطة الدولية لمراكز شرطة محلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ٢٣ عملية تفتيش في جمهورية صربيسكا و ٤١ عملية تفتيش في الاتحاد. وخلال عمليات التفتيش هذه، صودرت الأسلحة التالية: من الاتحاد، ٢٤ بندقية، ومسدسان، و ٢٦ قنبلة يدوية، و ١٣ لغما، وسلاح بماسورة طويلة و ٤٢٩ ٤ طلقة سلاح صغير؛ ومن جمهورية صربيسكا، بندقية واحدة، و ١٥ قنبلة يدوية، و ٣ أسلحة بماسورة طويلة و ٧٩ طلقة سلاح صغير.

١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت القوة وقوة الشرطة الدولية بإزالة ١٠ نقاط تفتيش غير مأذون بها، واحدة في الاتحاد و ٩ في جمهورية صربسكا.

١٢ - وقامت القوة برصد ١٠٣٤ نشاطا للتدريب والتحرك خلال الفترة المشمولة بالتقرير: ٢٤٤ نشاطا من البوسنيين؛ و ٤٢ نشاطا من الكروات البوسنيين و ٦٤٨ نشاطا من الصرب البوسنيين و ١٠٠ نشاطا قام به الاتحاد. وبسبب عدم الامتثال لتنفيذ برنامج اللوحات المعدنية الموحدة للمركبات (انظر الفقرة ١٤ أدناه)، فرض حظر لحين إشعار آخر على اللواءين ١٢١ و ٨٢٠ للجيش البوسني، وعلى اللواء الثاني لحرس الكروات البوسنيين، وعلى مركز التعليم للكروات البوسنيين وعلى الوحدات الاحتياطية اللواء ٥١٢ للصرب البوسنيين.

١٣ - وقامت القوة برصد ٦٠٨ عمليات لإزالة الألغام: ٢٣٦ عملية من جانب البوسنيين؛ و ١٧٤ عملية من جانب الكروات البوسنيين؛ و ١٨٤ عملية من جانب الصرب البوسنيين؛ و ١٤ عملية من جانب الاتحاد. وجرت إزالة ما مجموعه ١٨٩ لغما مضادا للدبابات، و ٢٩٠ لغما مضادا للأفراد و ١٠٥ أصناف من الذخائر التي لم تنفجر. ولا يوجد حاليا حظر مفروض على القوات المسلحة للكيان لعدم التقيد بعمليات إزالة الألغام. بيد أنه فرض حظر على تدريب وتحرك القوات الاحتياطية الصربية البوسنية في منطقة الشعبة المتعددة الجنسيات (الجنوب الغربي)، في الفترة من ٣ إلى ١٩ أيار/مايو، بسبب عدم التقيد بعمليات تفجير الألغام عن بُعد.

١٤ - وتواصل قوة تثبيت الاستقرار مراقبة وتشجيع الامتثال لبرنامج اللوحات المعدنية الموحدة للمركبات. وفي حين أن التنفيذ المدني لهذا البرنامج قد أرجئ إلى ٣١ آب/أغسطس، فقد بدأ التنفيذ العسكري في ١ أيار/مايو. ومن ثم، اضطلعت القوة برصد جميع الدوريات الروتينية وعمليات التفتيش على امتثال القوافل العسكرية في البوسنة والهرسك لهذا البرنامج. وكما ورد في الفقرة ١٢، فرض حظر على عدد من الوحدات بسبب عدم امتثالها.

١٥ - ولم يرفع بعد الحظر العام المفروض على جميع أنشطة لواء مكافحة الإرهاب التابع لشرطة جمهورية صربسكا، نظرا لاستمرار عدم امتثال اللواء لتعليمات قائد القوة. بيد أنه تقرر إعادة الترخيص للوحدة ٥ التابعة للواء مكافحة الإرهاب في دوبوي، بعد أن أجرت القوة استعراضا كاملا لها. وبناء على ذلك، أصدرت القوة، في ١١ أيار/مايو، بطاقات هوية للأفراد المرخص لهم بحمل السلاح، وصرفت أسلحة وذخائر لـ ١٠٣ من أفراد الشرطة المتخصصة في دوبوي، بالإضافة إلى ١٠ مركبات، ومعدات للاتصالات المؤمنة من مختلف الأنواع.

١٦ - وفي ١٤ أيار/مايو، اضطلعت القوة وقوة الشرطة الدولية بعمليات تفتيش مشتركة على الامتثال في جميع الأماكن التابعة للشرطة المدنية والشرطة المتخصصة في منطقة البالي، وذلك في أعقاب انتقال حكومة جمهورية صربسكا مؤخرا من البالي إلى بانالوكا. ووفقا للإذن الممنوح بموجب أحكام اتفاق السلام، قامت قوة الشرطة الدولية، بدعم من قوة تثبيت الاستقرار، بالتفتيش على مرافق إنفاذ القوانين المدنية،

بينما تولت القوات التابعة لقوة التثبيت التفتيش على ٦ مرافق أخرى في بالي لضمان الامتثال من جانب الشرطة المتخصصة. وقد جرى التشاور مع السلطات المحلية في جمهورية صربسكا، وممثلي الجيش والشرطة التابعين لصرب البوسنة في جميع مراحل العملية للتحقق من مشروعية جميع الأفراد والأنشطة، كما أخطرت جميع المنظمات والوكالات الدولية. وقد احتجز خمسة من ضباط الشرطة العسكرية التابعين للواء ٥٠٥ الصربي البوسني في مركز شرطة بالي، وصودرت أسلحتهم بسبب عدم حملهم لبطاقات هوية. وأجريت أيضا عمليات تفتيش لـ ١٥ من المباني والمرافق العامة في بالي، دون وقوع أي حادث.

التعاون مع المنظمات الدولية

١٧ - تواصل القوة، في حدود إمكانياتها، تقديم المساعدة للمنظمات الدولية العاملة في الساحة، وتعمل بانتظام مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومكتب الممثل السامي، وقوة الشرطة الدولية، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

١٨ - وعلى ضوء الاضطرابات العنيفة التي نشبت مؤخرا فيما يتصل بعودة المشردين واللاجئين، وعلى الأخص في درفار في نهاية نيسان/أبريل، جرى الاتفاق بين قائد القوة، والممثل السامي، وغيرهما من الأطراف الرئيسية، على ضرورة إنشاء آلية على المستوى العملي للحيلولة دون وقوع مثل هذه الاضطرابات في أماكن أخرى مستقبلا. وبناء عليه، أنشأ مكتب الممثل السامي فريقا للتخطيط مشتركاً بين الوكالات لتعزيز التعاون بين مختلف المنظمات العاملة على الساحة. وسوف تشترك القوة في هذا الفريق، جنبا إلى جنب مع مكتب الممثل السامي، والممثل الخاص للأمين العام، وقوة الشرطة الدولية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبعثة الرصد التابعة للجماعة الأوروبية. وقد عقدت الجلسة الافتتاحية لهذا الفريق في ٧ أيار/مايو ١٩٩٨. وإلى جانب إنشاء الفريق، وبغية المساعدة في عودة المشردين واللاجئين، أنشأت القوة أيضا أفرقة عمل على صعيد مسرح العمليات ومناطق الشعبة المتعددة الجنسيات. وتتمثل مهمة أفرقة العمل هذه في مواءمة وتوجيه الجهود التي تبذلها القوة لمساعدة المشردين واللاجئين، وإيجاد الصلات بين القوة، وبين الهياكل القائمة على صعيد مسرح العمليات والصعيد الإقليمي المحلي التابعة لفرقة العمل المعنية بالإعمار والعودة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. فضلا عن ذلك، ستنشئ القوة قاعدة بيانات مشتركة فيما يتعلق بالعودة، وستضطلع بعمليات إعلامية بشأن المواضيع المتعلقة بالمشردين واللاجئين. وستواصل القوة أيضا إجراء دراسات استقصائية من أجل دعم عمليات عودة المشردين واللاجئين.

١٩ - وتواصل القوة دعمها لمرحلة الإعداد للانتخابات البلدية، من خلال لجان تنفيذ نتائج الانتخابات التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الصعيدين الوطني والمحلي، ومن خلال تهيئة بيئة آمنة، وتوفير الأمن للمناطق، ودعم قوة الشرطة الدولية.

٢٠ - وستواصل القوة أيضا مساعدة مكتب الممثل السامي في ميدان حركة الطيران المدني، وبالأخص تقديم المساعدة فيما يتعلق بتطوير العمليات في مطار سراييفو، ومواصلة العمل للتمكين من فتح مطار موستار أمام حركة الطيران التجاري في المستقبل القريب.

الاحتمالات

٢١ - من المحتمل أن تظل عمليات عودة المشردين واللاجئين مصحوبة بأعمال التخويف والعنف. وستساعد القوة في ضمان تهيئة بيئة آمنة لتسهيل هذه العمليات.

٢٢ - ويجري الآن التخطيط بالتفصيل لمواصلة القوة لعملها دون انقطاع بعد نهاية ولايتها الحالية في ٢٠ حزيران/يونيه، وهنا بصدور قرار مناسب من مجلس الأمن.

- - - - -